الأقليات في العراق ودورها في الانتخابات العراقية

م.د. جعفر الصادق مهدي عطية
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

م.م. شيماء تيمور جميل
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: العراق، التنوع الاجتماعي، الانتخابات، الكوتا

الملخص:

توصف النظم السياسية الديمقراطية بأنها انعكاساً لمجتمعاتها فهي تمنح المكونات الاجتماعية المشاركة في صنع القرار وابداء الرأي وتبوء مراكز المسؤولية ومقاعد المجالس التمثيلية من خلال القنوات والاليات السياسية والتشريعية التي تستند بمجملها الى الوزن الانتخابي الذي يكون المعيار في تحديد حجم التأثير في منظومة الحكم مع التأكيد على الحفاظ بمستويات مرضية للأقليات ذات المحدودية العددية وهذا يمثل احدى ركائز البناء الديمقراطي للنظم السياسية القائم على تمثيل حقيقي للمكونات الاجتماعية في مؤسسات السلطة، وبما ان العراق ذات تنوع اجتماعي متعدد فقد أولى النظام السياسي ما بعد العام(2003) دور مهم للتكوينات الاجتماعية من خلال قنوات سياسية وتشريعية عدة ابرزها النظام الانتخابي والية توزيع المقاعد في المجالس التمثيلية فضلاً عن الأسلوب الحكم القائم على توزيع مراكز المسؤولية في السلطات على المكونات الاجتماعية بموجب التوافقية المتبعة في إدارة السلطة مما اسهم في إعطاء دور لتلك المكونات في رسم خارطة توجهاتها السياسية ومحاولة إعادة الحقوق وانعاش الهوية الاجتماعية بعد الانتقال الديمقراطي في العراق، ورغم ما تحقق لصالح من امتيازات سياسية وتشريعية واجتماعية لتلك المكونات الا ان الممارسة قد افضت الى إخفاقات عدة لاسيما فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ومخرجاتها، فضلاً عن محاولات القوى النافذة في السلطة الى استلاب حقوق تلك المكونات والتأثير على قرارها السياسي والتخفيف من دورها في المشاركة السياسية وهذا ما خصص البحث فيه.

المقدمة:

زخر النظام الاجتماعي في العراق بتنوع متميز من خليط المكونات العرقية والدينية والثقافية التي شكلت بمجملها المجتمع العراقي وما رافق ذلك من تراكم ثقافي زاخر اسهم في تحديد ملامح الدولة والانخراط في مؤسساتها فكانت البوتقة التي تعبر عن وحدة المجتمع وصياغة تطلعاته التي تظهر من خلال ما افرزه الواقع السياسي وايضاً

عبر مراحل التطور التاريخي للدولة فكان للتكوينات الاجتماعية اسهامات واضحة على مسارات الاحداث التي شهد العراق وقد اصبح ذلك جلياً ما بعد العام(2003) من خلال ما صاحب هذا التغيير من اسهامات كبير انعشت دور المكونات الاجتماعية سياسياً وتنظيمياً واجتماعياً، إذ أتيح للمكونات الاجتماعية المشاركة الفاعلة لتحديد دورها واسهامها في النظام الجديد من خلال منظومة إجراءات وضمانات عدة تنوعت ما بين المبادئ الدستورية والتشريعية وايضاً الانخراط في مواقع المسؤولية والامتيازات السياسية التي أسهمت بتعاظم دور المكونات الاجتماعية في العملية الانتخابية على وجه الخصوص كسبيل لتبوء مقاعد السلطة التمثيلية والتشريعية وان كان ذلك المبدأ قد أخفقت مراميه بفعل الممارسات السياسية للقوى المؤثرة في السلطة الا انه قد فرض واقعاً تكون للمكونات الاجتماعية مشاركة في المنظومة السياسية وهذا ما سنتطرق اليه في هذا البحث.

- **أهمية البحث:**

تنبع أهمية البحث من كونه يستعرض مظاهر التنوع الاجتماعي في العراق وتفاعل مكوناته إزاء المظاهر السياسية لاسيما فيما يتعلق بالممارسة الانتخابية وتأثيراتها في الواقع السياسي واسهاماتها في تعزيز المشاركة السياسية في العراق.

- **هدف البحث:**

يهدف البحث الى التعرف الى البنية الاجتماعية في العراق مع وحجم تأثيرها في الأداء السياسي لاسيما فيما يتعلق بالمكونات الأقل عدداً في المجتمع وتحديد السبل الناجعة في تعزيز دورها واسهامها في انضاج الممارسة الديمقراطية في العراق والمشاركة السياسية الفاعلة.

- **مشكلة البحث:**

تظهر مشكلة البحث من كون النظام السياسي في العراق قد اقر بحماية حقوق الأقليات الاجتماعية ومنحهم امتيازات وضمانات دستورية وتشريعية تؤهلهم للمساهمة والتأثير في القرار والمشاركة السياسية سواءٍ فيما يتعلق بالممارسة الانتخابية وتكوين الأحزاب والمساهمة مع مكونات المجتمع المدني، لذلك يبرز التساؤل عن دور الأقليات الاجتماعية في العراق على مخرجات العملية الانتخابية؟ ومن ثم تظهر التساؤلات الفرعية الاتية:

1- هل أسهم النظام السياسي العراقي ما بعد العام (2003) في تعزيز دور الأقليات سياسياً ؟
2- ما حجم تأثير القوى الماسكة بالسلطة على الالتزام إزاء حقوق الأقليات الاجتماعية؟
3- هل اسهمت العملية الانتخابية في تحقيق مشاركة فاعلة ومرضية للمكونات الاجتماعية في المنظومة السياسية؟

- **فرضية البحث:**

يستند البحث من فرضية مفادها ان بلوغ المشاركة الفاعلة للمكونات الاجتماعية في العراق بموجب النهج الديمقراطي القائم على حق التمثيل للمجتمع وتعزيز مساهمته في تحقيق الأداء السياسي الكفوء ينطلق من توفر الضمانات الدستورية والقانونية الواجبة التنفيذ والمتحققة على مخرجات العمل السياسي للنخب والقوى المهيمنة على السلطة، ومن ثم تكون الممارسة الانتخابية وانظمتها وسيلة لولوج الأقليات الاجتماعية في المنظومة السياسية وتحقيق مراميها والتعبير عن وجودها من خلال التفاعل مع مضامينها.

- **منهجية البحث:**

اقتضى اثبات فرضية البحث تم استخدام منهج تحليل النظمي لمعرفة مخرجات العملية الانتخابية إزاء المشاركة السياسية من قبل المكونات الاجتماعية وتفاعلها في الواقع الانتخابي العراقي وايضاً اعتماد المقترب الوصفي لبيان التركيبة المجتمعية في العراق.

المبحث الأول: مظاهر التنوع الاجتماعي في العراق

أن العراق بيئة جغرافية واقتصادية مناسبة للجماعات الإنسانية المبكرة إذ تمازجت على هذه الأرض جماعات أثنية ودينية وثقافية مختلفة أوجدت كيان العراق وأقامت عليه أقدم الحضارات خلال مراحل حكمها وأفضت على الدوام الى مجتمع متعدد يتسم بمظاهر عديدة للتنوع الثقافي[1]، والتركيبة السكانية للأقليات لها انتماءات تتعلق بالفكر أو القناعة الشخصية أو الإيمان ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة الى الانتماء القومي وهنا تتأتى تعقيدات المشاكل القومية فالانتماء القومي لا يتعلق بإرادة الفرد وقناعته ولا بسجلات دوائر الدولة والمراسيم الحكومية، فاللقومية خصائص مميزة والتغيرات التي تطرأ على القوميات تتم في مجرى التطور التاريخي وفي مدد زمنية طويلة ولأجيال وأجيال من المعاشرة اليومية المستمرة والتزاوج والاندماج وبتأثير عوامل عديدة وظروف مختلفة[2]، وما لذلك التنوع أثره البالغ في مجمل مراحل حياة المجتمعات البشرية التي تقطن هذه البقعة من الأرض(العراق)، فضلاً عن دورها في تشكيل المسار السياسي للعراق منذ النشأة وصولاً الى مرحلة تغيير النظام السياسي بعد العام(2003) التي تعد لحظة تحول مهمة في حياة وأنعاش الجماعات الثقافية وممارسة دور فريد وغير المسبوق في مجمل العمليات والمظاهر السياسية في العراق، وعليه تندرج المكونات الاجتماعية في العراق كما يلي:

1- العرب

كانت غالبية سكان العراق من العرب منذ العصور الساسانية وأشهر الممالك التي أنشئت هي مملكة الحضر وميسان وتدمر وبعدها الكوفة والبصرة ومن ثم بغداد والموصل[3]، ودون التأريخ هجرات العرب من شبه الجزيرة العربية الى العراق وسائر الأرياف حينما تتكاثر نفوسهم وكانت شبه الجزيرة العربية لا تكفي لسد الحاجة الأساس للعيش أو التدافع العدائي أو اتفاقي فدونت الوقائع التاريخية ونصوصها

المتظافرة في طريق الهجرة[4]، وللعراق دور متميز في تاريخ الحضارة العربية لا يقتصر كونه مهد الحضارات الانسانية فحسب وانما ركيزة اقتصادية واجتماعية وسياسية يلجأ اليها العرب عبر المراحل التاريخية ولم يدخروا جهد او التقاعس للدفاع عنه لذا حافظ العرب على وجودهم في العراق بشتى الوسائل تجسدت تلك الخطوات بتعاقب الحروب المدافعة عن ارض العراق، لذلك يشكل العرب القومية الأكبر من بين القوميات الأخرى في العراق التي تتجاوز(75%) من مجموع السكان مما عزز انغماس العراق نحو التنظيمات والتكتلات السياسية العربية وتأكيد هويته العربية من خلال الانخراط في صيرورة الاحداث والأزمات التي تعرضت لها دول العالم العربي والتفاعل مع الفعاليات والمناسبات ضمن معطيات الإرث الحضاري والهوية المشتركة.

2- الاكراد

يشكل نفوس الأكراد ما بين(10 الى 18%) من سكان العراق ومعقلهم التضاريس الجبلية الوعرة في الشمال والشرق والأكراد العراقيين جزء من شعب كردي أكبر يتماثلون معه في الأسس اللغوية والثقافية والقومية[5]، ومن بين كل المكونات العراقية كان دمج الأكراد الأصعب بسبب إعدادهم وتمركزهم الجغرافي وصعوبة الوصول الى مواقعهم الجبلية وهويتهم الثقافية واللغوية ومع ذلك فإن العديد من الأكراد أندمجوا في المجتمع العراقي على نحو يكفي لتمكينهم من تأدية دور فعال في الدولة والمجتمع[6]، وثبات الأكراد القومي لا يعني وجود حالة من الاندماج أو التماسك الإجتماعي فالروح القبلية مازالت قوية للغاية بين الأكراد ومن الصعب في الوقت المعاصر على أي كردي أن يؤدي دوراً سياسياً بارزاً أن لم يكن في أصوله من شيوخ القبائل فمعضلة الأكراد التاريخية هي انقساماتهم القبلية حيث لعبت دوراً في بقاء المجتمع الكردي مفككاً عبر التاريخ ومنعت من قيام كيان كردي موحد كما شكلت ميداناً خصباً لاستغلال القوى الخارجية التي استغلت تلك الانقسامات لمنع الأكراد من التوحيد وتشكيل كيانهم الخاص[7]، ودستور العراق لسنة(2005) النافذ اعترف باللغة الكردية بأن تكون بالإضافة الى اللغة العربية هي اللغة التي تعتمدها الدولة في المخاطبات الرسمية والطوابع والوثائق الرسمية في ما يتعلق بأمور الدولة كافة في الداخل والخارج وغير ذلك من المجالات الأخرى ومن ثم شمل كل العراق وليس المنطقة الكردية فقط بينما نجد دستور العراق لسنة(1970) قد اعترف بكونها لغة رسمية في المناطق التي تتمتع بمنطقة الحكم الذاتي أي المحافظات ذات الأغلبية الكردية فقط[8]، واستطاع معظم الاكراد الاندماج والتفاعل مع مكونات المجتمع العراقي ولم يكن للاختلاف القومي اثره في تأكيدهم الانتماء للهوية العراقية لدى الكثير من الاكراد فقد شاركوا المكونات الاخرى ازمات العراق وتحدياته فضلاً عن التعايش والانصهار ضمن الجسد الاجتماعي العراقي.

3-المسيحيون

وتشكل الديانة المسيحية طوائف مختلفة إذ تبلغ حوالي (3%) من مجموع سكان العراق وأكبر هذه الطوائف الكنيسة الكلدانية التي أسسها أتباع المذهب النسطوري وتشكل بالأصل جزءاً من الكنيسة النسطورية التي أتحدت مع كنيسة روما ويتمركز الكلدان في محافظة نينوى في مدينة الموصل ومناطق سهل نينوى ويتكلمون العربية رغم بعضهم يستخدم اللهجة السريانية والأرمنية[9].

أسهم المسيحيون في جميع النكبات والمناسبات التي مرت في تاريخ العراق مدافعين عن وطنيتهم ضد المشككين بها ومرسخين لانتمائهم الى العراق ولم يلاحظ أي مشكلات في تعايش المسيحيين ضمن النسيج الاجتماعي العراقي، إذ عاشوا المسيحيين في العراق الحديث متميزين بأنشطتهم وأمانتهم وأجادتهم للعمل بل ومشاركتهم لأبناء العراق الآخرين بسيرورة النهضة العربية ومشروعات تقدم العراق في القرن العشرين[10]، كما رفض مجلس اساقفة العراق دعوة الأحزاب السياسية المسيحية الى إقامة منطقة حكم ذاتي للمسيحيين في شمال العراق بهدف حمايتهم من الهجمات والاغتيالات التي يتعرضون لها إذ شدد مجلس الأساقفة على أن العراق للجميع ومن حق المسيحيين العيش في أية منطقة يختارونها ويعيشوا في العراق مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات وأن إقامة منطقة حكم ذاتي دعوة الى الطائفية والعنصرية وأن قيادات الأحزاب التي تتبنى هذه الدعوات هي ذات تفكير ضيق ولا تفكر بمصلحة المسيحيين في هذا البلد والحل هو إقرار الأمن في العراق وأن الفاتيكان لا يقبل هذه الدعوات وتدعو الى توفير الأمن للمسيحيين[11]، كما اعطى وجود المسيحين للعراق عمق حضاري وثقافي ومصدر للتسامح الاجتماعي ميز العراق عن محيطه الاقليمي كما اسهم وجود هذا المكون في تشجيع الافكار المدنية ودعم بناء الدولة العراقية فضلاً عن دورهم في الحياة الاقتصادية وبالرغم من تناقص اعدادهم في العراق الا ان مكانة المسيحيين لازالت قائمة ومهمة كجزء من مكونات المجتمع العراق.

4-التركمان

ويشكل التركمان ثالث أكبر جماعة في العراق من حيث التنوع الأثني بواقع يقدر بـ(3%) من مجموع سكان العراق وهم منتشرون بنسب مختلفة في مناطقهم المعروفة تاريخياً بـ(تركمان أيلي) في الخط الفاصل بين الأكراد والعرب على طول الطريق الأكثر أهمية في شمال العراق ابتداءً من تلعفر بالموصل شمالاً وانتهاءً بالسعدية ومندلي في ديالى مروراً بأربيل وكركوك وتكريت وبغداد[12]، ويشترك المجتمع التركماني مع مختلف المجتمعات العربية والكردية بطابعه العشائري والولاء لشيوخ العشائر في القرى والأرياف ولكن يختلف في المدن والبلدات ليتغلب الطابع الأسري على العشائري أي الاعتزاز بأسماء العوائل والبيوتات[13]، ووضع الأقليات في النظام السياسي العراقي يكاد يكون وضعاً ينظر إليها على أنها فئات من السكان العراقيين تجمعهم الوطنية القائمة على الانتماء للعراق وأن وجدت بعض الامتيازات لأحداها دون الأخرى كانت هذه الامتيازات بسبب انتماء البعض الى الطبقة الحاكمة في حين يفتح النظام السياسي الجديد المجال أمام كل الأقليات للمساهمة في بناء العراق لأن النظام يدرك أن خير وسيلة لأبقاء العراق

مستقراً هو احتواء تلك الأقليات وتذويبها في المجتمع العراقي وقد تضمن ذلك على الواقع فقد اعترف الدستور العراقي لسنة(2005) بأن اللغة التركمانية واللغة السريانية لغات رسمية على النطاق المحلي[14]، والاصل العرقي للتركمان لم يجعل للتركمان هوية تعلوا على الاطار الوطني العراقي فقد اسهم التركمان على مر تاريخ العراق بما يثبت وطنيتهم وانتمائهم لأرض العراق وانعكس ذلك في اندماجهم في الكيان الاجتماعي العراقي والتفاعل مع تحدياته وظروفه المختلفة.

4-الصابئة المندائية

إن الصابئة المندائيون جزء لا يتجزأ من المجتمع العراقي منذ القدم ترتبط معه بوشائج عديدة وشاركوا المجتمع العراقي كل المواقف وتقاسموا معهم السراء والضراء ونالوا من ظلم وجور وألم، فقد تعرض الصابئة الى القتل والتهجير وفقدوا مهنتهم الرئيسة(الصياغة) التي اشتهروا بها منذ القدم حيث تعرضت محلاتهم الى السرقة والتكسير وهجمات مستمرة مما دفع كثيراً منهم للهجرة الى خارج العراق أو على الأقل في اقليم كردستان[15]، ويواجه تمثيل المندائيين السياسي تحديات تتمثل بقلة العدد وتوزعهم على أغلب محافظات العراق وعدم دخولهم بصفة رسمية في أي من الأحزاب والتحالفات السياسية لذلك لم يحصلوا على أي تمثيل في مجلس النواب في دورته الأولى(2006 – 2010) وجاء نظام الكوتا ليقدم حلاً فحصلوا على مقعد واحد في كل من مجلس محافظة بغداد لدورته الثانية بعد العام(2008) ومقعد مجلس النواب في دوراته المتعاقبة[16]، كما اعطى الصابئة صورة مميزة للتعايش السلمي ضمن النسيج الاجتماعي العراقي كونهم يمثلون من اوائل الاقوام التي اختارت العراق موطناً لها واستطاعوا ان يحافظوا على بقاء الديانة واحياء الطقوس المندائية رغم ما تعرضوا من تحديات وظروف قاسية الا انها لم تزيل هذا المكون من خارطة التنوع الديني في العراق.

5-الايزيديون

يعد الأيزيديون من أقدم الجماعات الأثنية والدينية في العراق وتعد هذه الديانة من المجموعات التي أختلف الباحثون في تسميتهم وقد يرجع ذلك كون التراث الديني عندهم شفاهي ينتقل من جيل الى جيل دون تدوين[17]، ويتمركز الأيزيديون في المنطقة المحيطة بجبل سنجار غربي الموصل وفي قضاء الشيخان وبعض قرى ونواح قضاء تلكيف وناحية بعشيقة وأقضية زاخوا وسميل في محافظة دهوك ولديهم مكان مقدس يدعى(يزدم) ويمتاز المجتمع الأيزيدي بطابعه العشائري[18]، وتمكن الأيزيديون من ممارسة النشاط السياسي على مستوى العراق بعد العام(2003) وأول مرة في تاريخهم يفصح الأيزيديون عبر وسائل الإعلام عن عقيدتهم الدينية علانية إلا أن هذا المكسب الديمقراطي قابلته كوارث دفع الأيزيديون ثمنها منذ تدهور الوضع الامني في العام(2006) والى ما تبعه من أزمات أمنية كان نصيبهم منها ليس بالقليل[19].

6-الشبك

كما أنشئ مجموعة من المثقفين والناشطين وعدد من شيوخ وأبناء العشائر المناديين بالحقوق الثقافية السياسية والهوية القومية للشبك تنظيماً سياسياً باسم تجمع الشبك الديمقراطي الذي تأسس في(20 آيار من العام 2005) برئاسة الأمين العام (حنين قدو) الذي شارك في الانتخابات المحلية والنيابية وعمل طوال سنين عديدة على ترسيخ هوية الشبك والدفاع عنه والمطالبة بالحقوق والمساواة واستطاع أن يوصل أسم الشبك الى المحافل الدولية[20]، وان موقع تواجد الشبك الجغرافي لم يحد من الحفاظ على هويتهم الخاصة إذ توصف اكثر المناطق من حيث التنوع الديني والقومي في العراق فضلاً عن التعايش والتفاعل مع تلك المكونات وفق الانتماء الوطني المشترك.

7-المكونات ذات الأقلية العددية

يؤشر في منظومة التركيبة المجتمعية العراقية أقليات أخرى كالغجر والشركس والشيشان والداغستان وهم قبائل القوقاز العراقية ويدين معظمهم الديانة المسلمة وهم أقلية مشتتة أدى ذلك الى ضعف حضورهم السياسي وعائقاً في تمثيلهم على نحو بارز وبسبب قلة عددهم واندماجهم في المجتمع انصهرت عوائلهم ضمن مناطق وجودهم بين العرب والتركمان والكرد[21]، فضلاً عن أقليات عرقية أخرى مثل الزنوج وهم عراقيين من أصل أفريقي يتمركز معظمهم في البصرة وتعد الزبير المعقل الرئيسي لهم وولدت بعد عام(2007) أو حركة تمثل الزنوج هي(حركة العراق الحر) بوصفها حركة سياسية معبرة عن تطلعات السود والمدافعة عن قضاياهم والساعية لإعادة هويتهم فتتمحور مطالبهم على انهاء التمييز الاجتماعي ضدهم وأن يتاح لهم التمثيل ضمن نظام الكوتا أسوة بغيرهم من الأقليات سواءٍ على صعيد البرلمان الاتحادي أو الحكومات المحلية لكي يكون لهم صوت مسموع يعبر عن مطالبهم وآمالهم[22]، كما يشير ممثل الشركسية في العراق(أحمد كتاو) الى عدم وجود اعتراف قانوني أو دستوري بهم على الرغم من أنهم يشكلون جزء من فيسفساء المجتمع العراقي على مر الحكومات العراقية المتعاقبة لم تعترف بالأقلية القوقازية حيث كانت وثائق الاحوال المدنية أما تترك من دون إشارة بالنسبة الى القوقازيين أو يكتب فيها عربي أو تركماني أو كردي[23]، اما طائفة الكاكائيون الذين يتمركزون في قرى ومدن منطقة سهل نينوى وكل من محافظة أربيل وسليمانية وحلبجة وكركوك وديالى وفي إيران يعيش غالبيتهم في المحافظات الغربية منها المحاذية لإقليم كردستان العراق وتعد الكاكائية من الأقليات في العراق وقد تعرضوا لاستهدافات وتهجيرهم من قبل حكومات ما قبل(2003) والإرهاب بعد التغيير السياسي[24]، لم يكن تمثيلهم سياسياً على نحو مستقل إذ أنهم لم ينظموا قائمة انتخابية موحدة للدخول في الانتخابات بدلاً من ذلك ظهرت توجهات فردية لكاكائيين دخلوا ضمن أحزاب كردية رئيسة فلا وجود لهم خارج إطار الأحزاب الكردية وليس هناك تمثيل مستقل لهم[25]، كما تعد الطائفة البهائية جزءاً من البنية الدينية للمعتقدات المعترف بها رسمياً وفقاً للدليل الصادر من وزارة الداخلية العراقية عام(1936) ويذكرهم كأحد المكونات الاجتماعية في العراق، فضلاً عن ممثلي الديانات الأخرى ومنذ ستينيات القرن الماضي قيدت حرية الطائفة وأغلقت المحافل البهائية

ووضع اليد على ممتلكاتهم في جميع أنحاء العراق استناداً الى قانون السلامة الوطنية رقم(4 لسنة 1965) [26]، أما بعد العام(2003) فلم يظهر تمثيل سياسي لتلك الطائفة وقد يكون بسبب الخوف من البطش والقتل لاسيما في ظل ظروف العراق الأمنية، فضلاً عن الصورة المترسخة في أذهان المجتمع العراقي إزاء هذه الديانة[27]، وتعد الشيخية(الحساوية) عشيرة مستقلة في العراق ونخوتهم بأسم (أولاد عامر) وهي من صلب العشائر العربية يتوزعون في المحافظات الجنوبية وقد تميزت عن سواها من العشائر فهي تجمع ما بين الطابعين الديني والعشائري وتعتبر هذين المبدأين لزاماً وشرطاً ثابتاً للانتماء لها[28]، ونتيجة ما تعرضت لها الشيخية من تهديدات لاسيما بعد العام(2003) بدأت تظهر مطالبات من قبل ممثلي عن الشيخية بأهمية المشاركة في الانتخابات لضمان وجودهم ودورهم في المجتمع إذ أن دستور العراق لعام(2005) لم يقر بوجودهم كأقلية مذهبية في العراق كما أن القوانين لم تقر بكوتا خاصة لهم[29]، اما الزرادشتية فهي من الديانات القديمة لشعوب المنطقة ومنها الشعب العراقي مايزال اتباعها يعيشون في إقليم كردستان العراق وسميت بهذا الاسم نسبة الى مؤسسها زرادشت والتعاليم التي صدرت عنه في كتابه المسمى(الأفيستا) الذي يحتوي فلسفتها[30]، والزرادشتية لم يعترف بها في الدستور العراقي لسنة(2005) لكن كان الاعتراف بالديانة الزرداشتية كأحد المعتقدات الدينية في إقليم كردستان في قانون حماية مكونات اقليم كردستان لسنة (2015) هو ما شجع الزرادشتيين على أن يعودوا بشكل رسمي الى السليمانية لافتتاح مقر يمثل الزرادشتيين بعد غياب طوال القرون الماضية[31]، ومن ثم نرى بأن العراق في مراحل تاريخية مختلفة صار ملاذاً ومركزاً اقتصادياً وعلمياً وسياسياً جذب العديد من الجماعات البشرية المختلفة التي اختارت الاستيطان في العراق اندمج قسماً منها في النسيج الاجتماعي العراقي ضمن هوية المكونات وبقي قسماً اخر محتفظ بهويته الخاصة الى جانب الهوية الوطنية العراقية.

المبحث الثاني: المؤثرات السياسية على الضمانات الانتخابية للأقليات الاجتماعية في العراق

أولاً: المسار القانوني للعملية الانتخابية في العراق بعد العام (2003)

ان الانتخابات في العراق لم تكن ذات شأن قبل العام (2003) كتعبير عن ممارسة الديمقراطية كونها لا تفضي إلى شيء كبير الا في حدود ضيقة جداً ولم تكن ثقافة الانتخاب متجذرة في وعي المجتمع لأنها لا تحظى بأولوية اهتماماته، إذ شهد العراق العديد من الانتخابات التي بدأت واضحاً انها ستشكل احد اهم الممارسات الدورية التي يتم عبرها التداول لسلمي للسلطة والمحافظة على النظام واستقراره والتعبير عن الديمقراطية الناشئة في العراق[32]، يعد قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية السبيل التشريعي الذي استندت عليه العملية الانتخابية في العراق بعد التغيير وفقاً للأمر رقم(٩٦) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والمتعلق بقانون الانتخاب فقد وضع هذا الامر العراق دائرة انتخابية واحدة وتوزع المقاعد كافة في البرلمان على الكيانات السياسية من خلال نظام التمثيل النسبي ومثل هذا الامر الاطار القانوني الذي تم على

أساسه انتخاب اعضاء الجمعية الوطنية[33]، فضلا عن القرار رقم (92) والخاص بتشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية كهيئة انتخابية مستقلة في الفترة الانتقالية وتم الاعلان عن موعد اجراء الانتخابات العامة لكل من لمجلس الوطني للاتحاد العراقي والمجلس الوطني لإقليم كردستان وانتخابات مجالس المحافظات لثمانية عشر في يوم واحد أي من ضمنها المحافظات الثلاث التي تدخل ضمن اقليم كردستان وأجريت في(30) كانون الثاني من العام(٢٠٠٥) انتخابات ثلاثية شملت السلطة التشريعية لاتحادية (الجمعية الوطنية) ومجالس المحافظات في العراق وكذلك السلطة التشريعية لكردستان لعراق ولكل منهما نظامها الخاص بها[34]، إذ كشفت هذه الانتخابات بدائية التفكير السياسي لدى لعراقيين فالتحالفات بين القوى السياسية كانت هشة وحكمها مبدأ واحد هو الصعود وتأكد لوجود الطائفي أو العرقي أو الديني والعدد الضخم من المشاركين(١١١) تنظيماً سياسياً وائتلافاً مشاركاً في الترشيح والتنافس على مقاعد البرلمان كما عز الانقسام الجاد بين مكونات المجتمع من خلال فوز وتعزيز مكان الكيانات الطائفية والفئوية[35].

ان المفوضية المستقلة للانتخابات تأسست لتكون السلطة الانتخابية الوحيدة في العراق وقد منحت سلطة تنظيم ومراقبة واجراء وتطبيق الانتخابات الموضحة في قانون ادارة الدولة للمرحلة انتقالية على أن تكون مستقلة تماما عن تأثيرات الاحزاب السياسية[36]،وتتكون المفوضية من مجلس المفوضين ومن الادارة الانتخابية ويتكون مجلس لمفوضين من تسعة اعضاء يتم من خلال هذا المجلس اتخاذ القرارات بالتصويت بين الاعضاء على ان يكون من الاعضاء التسعة رئيساً للمجلس وعضواً داخل المجلس يرأس الادارة الانتخابية التي تتكون من المكتب الوطني ومكاتب انتخابية في المحافظات وتكون الادارة الانتخابية مسؤولة امام مجلس المفوضين وتتولى مسؤولية ادارة انظمة المجلس وقواعده واجراءاته وقراراته في جميع انحاء العراق ويحدد المجلس تكوين المكتب الوطني والمكاتب الانتخابية والدور الرئيس لكل منها طبقاً للقواعد التي يجب ان تصدر عقب اختيار رئيس المجلس ونائب الرئيس مباشرة[37]، كما تمتعت مفوضية الانتخابات باستقلال في المجال الفني واداري نسبي عن مؤسسات الدولة لا استقلال عن النخب السياسية أو رؤساء السلطات الدستورية الاتحادية مما جعل صفة الاتهام بالتقصير وضعف النزاهة صفة ملازمة لمجمل الانتخابات التي نظمتها رغم تغير مجلس المفوضين وتشريع قانون ونظام انتخابي أو اجراء التعديل عليه قبل كل عملية انتخابية الا انها لم تستطيع ان تحقق انجازات ترضي الكيانات أو الاحزاب ولا حتى المشاركين في العملية الانتخابية على حد سواء.

صدر في (18) ايلول من العام(٢٠٠٥) اول قانون انتخابي بموجب الدستور الجديد من قبل لجمعية الوطنية الذي ألغى قانون الانتخابات السابقة(المرقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤) الذي أصدره لحاكم المدني (بول بريمر) وفقا للقانون الجديد جعل العراق دائرة انتخابية واحدة على اساس نظام التمثيل النسبي الامر الذي جعل ثلاث قوائم ائتلافية تحصل على (٩٦%) من مقاعد لجمعية الوطنية وهما: الائتلاف العراقي الموحد والقائمة

الكردستانية وائتلاف الوطنية [38]، واجريت في(٢٠٠٥/١٢/١٥) اول انتخابات لمجلس النواب العراقي وفرض انظمة انتخابية محددة فيها سبب غياب النضج المجتمعي الكافي وتدهور الأوضاع الامنية والحاجة إلى نقل السيادة إلى لعراق من سلطة الاحتلال وسير العملية السياسية وفق الخطة والمسار المرسوم لها من قبل الادارة الامريكية والأمم المتحدة[39]، ويلحظ على السلوك الانتخابي للمواطن العراقي هو انه سلوك مستقطب طائفياً وقومياً ذلك ان المرحلة التي اعقبت التغيير السياسي شهدت انحساراً في الولاء للوطن وفكرة المواطنة لصالح الولاء الطائفي فأصبح الحديث عن المكونات الاجتماعية العراقية تمثيلها من قبل هذه الكتلة السياسية أو تلك بدلاً من الحديث عن الاحزاب والقوى السياسية وليس أدل على ذلك من عدم فوز أي مرشح من التحالف الكردستاني خارج المناطق الكردية، وكذلك الامر بالنسبة للكتل السياسية الشيعية والسنية بحيث كان ممكناً معرفة نتائج الانتخابات لفاً بوجه تقريبي بمعرفة عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة[40]، فتحولت نتائج الانتخابات من استحقاقات إلى محاصصات انكفأت معظم الفعاليات السياسية والاجتماعية إلى تكويناتها لتقليدية (القبيلة- الطائفة- العرق) لكن التحول الايجابي لتلك العملية الانتخابية هو تحول الاحتكام من العنف في التعامل السياسي إلى الاحتكام لصناديق الاقتراع الذي مثل خطوة نوعية فاعلة في تغيير جانب مهم من القافة السياسية[41]، كما أجريت على قانون الانتخابات رقم (١٦ لسنة ٢٠٠٥) تعديلات عدة ليتناسب مع متطلبات المرحلة التي يمر بها العراق واستجابة لمطالب وتطلعات الناخب العراقي إذ اصبحت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة تختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكان المحافظة وفقاً لإحصائيات وزارة التجارة البطاقة التموينية) واهم ما جاء به القانون هو الترشيح بطريقة القائمة المفتوحة وان يكون المرشحين في كل قائمة انتخابية لا يقل عن ثلاثة مرشحين ولا يزيد عن ضعف عدد المقاعد المخصصة لكل محافظة[42]، اما بخصوص تمثيل النساء في العراق فقد منح النظام الانتخابي استناداً إلى المادة(٤٩) من الدستور النافذ نسبة(٢٥ كوتا النساء) من قوائم المرشحين وهذه النسبة تعد خطوة جريئة على طريق التحول الديمقراطي وان كانت بعيدة عن النسبة الحقيقية للنساء المهتمة بالشأن السياسي لعراقي، إذ اشترطت القوانين الانتخابية ادراج اسم امرأة ضمن ثلاثة مرشحين يتم ادراجهن في لقائمة الانتخابية وقد اكدت المادة ٢٠) من دستور (٢٠٠٥) منح الحق للرجل والمرأة في التمتع الحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح[43]، واوضحت انتخابات العام (2010) وجود اتفاق عام على مسؤولية المحاصصة عن كل اخطاء وخطايا العلمية لسياسية في العراق مما دفع بالقوى السياسية المشاركة في الانتخابات والتخلي عن اسلوب التشكيل الفئوي لمرشحيها واعتماد اسلوب التشكيل المتنوع بدلاً منه الذي يعد وضعاً متقدماً نسياً على الاقل مقارنة بما كان عليه الحال في انتخابات العام (٢٠٠٥) وهذا ما يفرض على القوى لسياسية العراقية ليس تغيير بعض الاسماء في قوائمها الانتخابية فحسب بل تغيير برامجها واهدافها أيضاً لتكون ذات هوية وطنية سياسية عراقية عامة وشاملة

وموحدة تستوعب طبيعة برامج واهداف كل الهويات العراقية المجتمعية المتعددة والمتنوعة[44].

أجري تعديل على قانون الانتخابات رقم (١٦ لعام 2005) ليكون عدد المقاعد لبرلمانية(٣٢٥) عوضاً عن(٢٧٥) مقعداً كما اشار القانون إلى تخصيص عدد من المقاعد لمكونات العراقية، إذ خصص خمس مقاعد للمكون المسيحي لمحافظة بغداد ونينوي وكركوك واربيل ودهوك على ان يعد العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لهذا المكون وخصص مقعد واحد لمكون الايزيدي ومقعد واحد للصابئة المندائيين في محافظة بغداد ومقعد واحد للشبك في محافظة نينوى[45]، ومع اعلان القانون الانتخابي رقم (٤٥ لسنة 2013) الذي تضمن(٤٨ مادة) استخدمت المفوضية لأول مرة في العراق مشروع التحقق والتسجيل الإلكتروني في هذه لانتخابات ومن المفارقات المهمة التي كادت تعصف بالعملية الانتخابية وربما تأجيلها تقديم مجلس المفوضين استقالتهم بصورة جماعية احتجاجاً على ضغوطات وتدخلات من قبل السلطة التشريعية والقضائية وقد متل هذا الامر سابقة خطيرة على صعيد اجراء الانتخابات البرلمانية في العراق الا ان مجلس المفوضين عاد والغى الاستقالة ثم عادت المفوضية واكملت استعداداتها اللوجستية والفنية لإجراء الانتخابات في موعدها[46]، ويستند الاطار القانوني لتكوين المفوضية لعليا لمستقلة للانتخابات إلى دستور العراق لسنة(٢٠٠٥) النافذ وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم(١١) لسنة ٢٠٠٦) العدل الذي أجرى بموجبه ثلاث دورات انتخابية لمجلس النواب ودورتين لانتخاب مجالس المحافظات ومن ثم ألغي وصدر قانون رقم(31 لعام 2019) كإحدى اجراءات تنظيم الانتخابات المبكرة المزمع اجراءها في تشرين الاول من العام (2021)، إذ اعطى القانون لمجلس القضاء الاعلى صلاحية ترشيح قضاة لمجلس المفوضين استناداً لشروط القانون الجديد.

تعد الانتخابات واحدة من مظاهر المرحلة الديمقراطية في العراق التي اندفع الفرد العراقي لمشاركة فيها تعبيراً عن اهمية دوره في الواقع السياسي والاجتماعي بعد ما كان مهمشاً ومسلوب الارادة السياسية وايضاً خوض تجربة حديثة علي اكثر من التعرض الى معرفة البرامج الانتخابية او معرفة التأريخ السياسي للمرشحين او تصوراتهم عن مجمل البيئة السياسية وتحدياتها، لذا أتسمت دوافع المشاركين في الانتخابات لاسيما الدورة البرلمانية الثالثة وما قبلها بوعي مبني على نوازع داخلية عن نقص وحرمان وتوجيه من فواعل اجتماعية وعلاقات قرابة وثقافة تقليدية انعكست على نسبة المشاركة في الانتخابات وطبيعة الكيانات الفائزة فيها وان كان هذا لا يشمل المشاركين كافة الا انه يشمل الاغلب منهم.

ثانياً: التأثيرات السياسية على كوتا المكونات الاجتماعية

ان الديمقراطية كانت عامل ايجابي في العراق كونها تفاعلت مع الواقع وانتجت ادارة سياسية ايجابية إذ تسمح للجميع بالحكم من خلال المشاركة في التشريع واقرار السياسة العامة وتطبيق القانون والادارة الحكومية واختيار الحكام استناداً إلى

الاغلبية الانتخابية التي يحصلون عليها في انتخابات عامة ومفهوم الاغلبية والاقلية يجري احتسابه على اساس سياسي وليس على اساس تجمع عرقي أو ديني أو طائفي والاستقرار السياسي يستند إلى حجم القبول والرضا الشعبي بالدولة والنظام السياسي والسياسات العامة المطبقة[47]، إذ نص قانون الانتخابات رقم (9 لسنة 2020) على تخصيص مقاعد للكوتا وبموجبه حصل المكون المسيحي (5) مقاعد توزع على محافظات (بغداد نينوي كركوك ودهوك واربيل) ومنح للمكون الايزيدي مقعد واحد وكذلك الحال للمكون الشبكي في محافظة نينوى فيما خصص للمكون الصابئ مقعد واحد في محافظة بغداد فيما اعطي مكون الكرد الفيليين مقعد واحد في محافظة واسط وهذا ما لم يكن وارداً في قانون الانتخابات رقم(45 لسنة 2013)، بإضافة مقعد واحد للكرد الفيليين عن محافظة واسط[48]، في حين ان قانون رقم(16 لسنة 2005) لم ينص على نظام الكوتا ونص على مقاعد تعويضية ولكن بتعديليه في عام (2009) ولكنه جعل المقاعد من الكوتا للمسيحيين والصابئة المندائين ضمن دائرة انتخابية واحدة في كل العراق في حين باقي المكونات يتنافسون ضمن دائرة انتخابية على مستوى المحافظة التي يحق لهم الترشيح فيها، كما يعزو السبب لخلاف الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان الى عدد مقاعد الأقليات العرقية والدينية في الإقليم البالغة(11) مقعد وفق ما يراه الحزب الديمقراطي الكردستاني في حين يرى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني ان هذه المعادلة منحت منافسة غير عادلة في الإقليم مما اسهم ذلك في استرجاع الخلافات السابقة على سبيل التوصل لاتفاق دائم، مما استدعى الى اللجوء لحكم المحكمة الاتحادية القاضي بتحديد مقاعد الأقليات في الإقليم وهي: ثلاثة مقاعد للمسيحيين ومقعدان للتركمان موزعة على محافظة دهوك واربيل والسليمانية.

يتطلب تحقيق العدالة الانتخابية كان يفترض جعل العراق دائرة انتخابية واحدة لجميع الكوتا دون تفضيل لكوتا عن أخرى كونهم يعيشون بمناطق غير مناطقهم وبجميع انحاء العراق، فمثلاً الكرد الفيليين كما هم موجودون بواسط فهم موجودون بكثرة ببغداد، ومن اجل تحقيق العدالة الانتخابية لابد من اتاحة الفرصة لجميع مكونات الكوتا للمشاركة بالانتخابات بغض النظر عن المحافظة التي يقطنون بها، كما ان ذلك يبعد الى حدٍ ما من سيطرة او تأثير الأحزاب على حصص الأقليات عن طريق دعم مؤديهم لانتخاب شخص معين لشغل مقعد الكوتا[49]، وعليه فإن أحد الحلول والمقترحات لتمثيل أفضل للأقليات يكمن بمنع قيام الأحزاب الكبرى بدعم تشكيل قوائم انتخابية من خلال أعضائها من أفراد الأقليات حتى لا يتم منافسة مقاعد الكوتا ولا يتم تشتيت أصوات ناخبي الاقليات، ومن ضمن المقترحات أيضاً منع اصدار أي توجيهات لأفراد الاقليات بضرورة التصويت لقائمة دون غيرها، وقد يكون فرض عقوبات وقيود على البرامج السياسية الأحزاب التي تحث على الكراهية وأن تنوع الاحزاب الكبرى بأعضائها تدعم إظهار التنوع الاجتماعي وتدعمه ومحاولة لمنع تدخل الاحزاب في تحديد مرشحي قوائم الاقليات، فضلاً عن الى تخصيص الاحزاب الكبرى

جزءاً من مواردها لدعم مشاركة الاقليات السياسية[50]، ورغم التغيير الذي طرأ على النظام السياسي العراقي والتحول نحو التعددية في الحكم، الا أن الأقليات تجد نفسها أمام تحديات ومخاطر كثيرة ومستقبل مجهول فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة العامة ففي حالات عدة تجد نفسها خارج حسابات الكتل السياسية الكبيرة المهيمنة بفعل مبدأ المحاصصة [51]، كما أن التمييز العرقي قائم على أساس المعاملة المتباينة لا المعاملة المتساوية وهو ما يقودنا إلى ترسيخ التباينات الاثنية والعرقية ما بين أفراد المجتمع ودخولها إلى المجال العام وعلى نحو مؤسساتي بدلاً من أن يكون التمييز الإيجابي وسيلة لمعالجة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، إذا به يتحول إلى عامل مثير للتوتر والعداوة ما بين مكونات المجتمع من خلال التشبث في الأحداث التاريخية وجعلها سبباً رئيسياً لانتفاع بعض الجماعات المهيمنة وحصر حق المنافسة على مقاعد الكوتا التسع فقط من أصل (329) في البرلمان في حين يعتقد عدد من ممثليها أن دورهم لن يكون مؤثراً داخل قبة مجلس النواب في ظل هيمنة أحزاب السلطة على المشهد الانتخابي[52]، لذلك أصبحت الأقليات على يقين أن الكتل الكبيرة لا تزال تمارس ذات السياسة التي اتبعتها منذ التغيير لغرض الهيمنة على مقاعد الأقليات، ومن ثم مصادرة برامجها الانتخابية وحقوق ناخبيها وبشكل عام تعتقد الأقليات الاجتماعية في العراق أن حقوقها مسلوبة لعدم تمثيلها في مراكز صنع القرار السياسي وتبوء المناصب التنفيذية العليا في مؤسسات الدولة[53]، وايضاً ينصرف تأثير الهيمنة السياسية للقوى النافذة في السلطة الى تشتيت افراد الأقليات من خلال خلق اقطاب سياسية متنافرة تسهم في تعزيز الانقسام وغياب الرؤية وانعدام القرار السياسي الموحد بفعل الانتماء المركب ما بين الولاء للمكون والانتماء السياسي للقوى الفاعلة في المشهد السياسي فضلاً عن الانعزال المجتمعي الذي يفرضه الواقع السياسي القائم على إدارة السلطة من منظور الانتماء الفئوي للمجتمع وما ينعكس ذلك على تحقيق هوية وطنية شاملة تكون الأساس في منح الحقوق واكتساب المنافع.

ثالثاً: التأثيرات السياسية للممارسة الانتخابية في العراق

مثلت المشاركة في الانتخابات انعكاساً على تطور العملية السياسية فالمشاركة الانتخابية سواء من خلال التصويت في الانتخابات أو المشاركة في الجهود الدعائية أو المظاهرات الاحتجاجية هي بحد ذاتها مشاركة في صنع القرار أو معارضة القرار أي الادلاء بالرأي[54]، إذ يؤشر على الانظمة الانتخابية وتعديلاتها انها لم تسهم من الحد من ظاهرة العزوف الانتخابي فقد اكدت احصائيات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان نسب المشاركة بدت غير مستقرة وفقاً للنسب العددية المسجلة ففي الانتخابات النيابية الاولى عام (٢٠٠٥) كانت نسبة العزوف الانتخابي تقدر ب(٢٣,٦٤) لتصل إلى(٦١، ٣٧) في الانتخابات النيابية الثانية عام(2010) ما الانتخابات النيابي الثالثة عام(٢٠١٤)، فسجلت نسبة عزوف تقدر ب(٢٤، ٣٨) في حين سجلت الانتخابات النيابية الرابعة عام(2018) اكبر نسبة عزوف مقارنة بالدورات الانتخابية

في ظل محدودية وعدم دقة تحديد نسبة المشاركة فيها بالرغم من ذلك الا ان المجتمع العراقي لا زال متمسك بالوسائل الديمقراطية لتعزيز وترسيخ قيم النظام الديمقراطي ومظاهره في مرحلة التحول لاسيما بعد الانتصار على التنظيمات الارهابية[55]، والعزوف الانتخابي نتيجة لنمو الوعي لسياسي للفرد العراقي واستدراك للمواقف السابقة التي ادت الى نتائج وخيمة دفع ثمنها المجتمع كما يعكس العزوف الانتخابي اغتراب النخب السياسية عن تحديات الواقع وعدم تلبية المتطلبات لمجتمعية مما جعل كل البرامج الانتخابية ضعيفة امام تطلعات الجمهور وامالة ومن ثم اخذت نسبة المشاركة بالتراجع عما كانت علية في الانتخابات السابقة.

إن التحديث الانتخابي في ضوء نتائج الممارسة الانتخابية السابقة في العراق بعد لعام(2003) لم يكن استجابة لحالة النقد المجتمعي الذي جرى التعبير عنها بطرق عديدة ولم كن نتاج حاجة أو تبرير مجتمعي يضمن التمثيل الحقيقي والشامل لتوع المجتمع العراقي وانما نتج عن تجاذب سياسي ولهذا لم نلحظ استقراراً في النظام الانتخابي المعتمد وظل التنقل بين هذا وذاك وفق الحراك السياسي في البرلمان العراقي مما انعكس ذلك سلباً على العملية السياسية الجديدة في العراق[56]، ونتيجة لصراع الهويات الفرعية بعد العام(2003) وما تمخضت عنها كان من الطبيعي ان يكون هناك تداخل بين السياسي والمؤسسي فاذا كان الدور السياسي يمكن ان لا يقوم على الخلفية المهنية لأدائه والكفاية التخصصية والمقدرة العلمية لإنجازه فان من الممكن ان يضطلع بالأول الحزب السياسي فان الثاني تضطلع به الحكومة لذا فان اي تداخل بين الاثنين يؤدي الى الارباك والفوضى وفشل اداء مهام العمل الحكومي[57]، كما ادى الفشل في حل اشكالية الهوية العراقية من الحكومات المتعاقبة ما بعد التغيير السياسي التي تعد بطبيعتها حكومات ديمقراطية الى تفاقم واتساع هذه الاشكالية حتى بلغت ذروتها بعد ان تفاعلت مع مشكلات اخرى يعيشها العراق كالشرعية، المشاركة، الاندماج الاجتماعي، التوزيع، التغلغل ودور العامل الخارجي لاسيما الاقليمي في اذكاء تلك المشكلة ودفعها للظهور الى السطح بكل قوة خدمةٍ لمصالحه الاقليمية داخل الاراضي العراقية، اذ ادت ازمة الهوية الى التأثير احياناً الى الغاء مفهوم الدولة من منطلقات الثقافة السياسية لكثير من الاحزاب السياسية مما ادى الى تغليب الولاءات الحزبية والطائفية او القبلية على الولاء للدولة واصبحت الاخيرة مهددة في ايجاد هوية وطنية عراقية موحدة[58]، كانت محصلة الاداء السياسي وضع الدولة العراقية في مواجهة صراع على هويتها بسبب الخلاف بين المكونات على هذه الهوية والتمسك بالهويات الفرعية في ظل غياب الهوية الوطنية وضعف تجانس المجتمع العراقي وضعف عقيدته الوطنية العراقية مما احدث ذلك خللاً بين مكونات المجتمع ومن ثم استغلته القوى والاطراف السياسية لتحقيق مكاسب شخصية ضيقة وجراء ذلك يعاني البلد من ضعف ولاء الفرد والمجتمع للدولة العراقية ويضعها في مواجهة تحدي سياسي غير محمود العواقب تنطوي ثناياه على مخاطر كبير تطال حاضرها ومستقبلها[59]، لذلك نرى بأن العديد من القوى السياسية استثمرت الهويات الفرعية لبناء قاعدتها

الجماهرية كونها لم تتمكن من بناء أحزاب سياسية متكامل الادوار ومتناسق المبادئ وهذا يرجع الى طبيعة الثقافة التي يمتلكها النخب السياسية التي عولت على اذكاء الهويات الفرعية بوصفها كتل اجتماعية جاهزة تدعم تلك القوى السياسية وتعزز مكانتها مما انعكس ذلك بشكل اكبر على طبيعة العلاقات الاجتماعية وتعميق الانقسام المجتمعي وعقد ازمة الهوية التي ورثها النظام السياسي الجديد من حكومات ما قبل العام(2003) بما تحمله من متناقضات ومشاكل اثرت بشكلٍ كبير على تراجع الولاء الوطني.

الخاتمة:

يفرز واقع العراق الاجتماعي تنوع ثقافي وديني وعرقي مميز يعكس حجم الثقافات والموروثات المختلفة ذات الأنماط المتباينة ضمن إقليم الدولة مما يفرض واقعاً سياسياً يستوعب تلك الاختلافات ويضمن تحقيق التعايش والاندماج ضمن الفضاء الوطني في اطار الهوية الجامعة الذي توفره ضمانات الدولة المدنية القائمة على سيادة القانون واكتساب الشرعية من منظومة المبادئ الديمقراطية المقرة دستورياً، ورغم ما تحقق في العراق ما بعد العام(2003) من بعض التحولات الداعمة لقيام دولة المواطنة المتساوية ودعم مكونات التنوع الاجتماعي الا ان الممارسة السياسية لقوى الحكم قد افرزت تجربة مشوهة في مجال تعزيز الهوية الوطنية وتنمية الأداء الكفوء لمؤسسات الدولة، فضلاً عن تهميش دور المكونات الاجتماعية في عملية صنع القرار السياسي واتخاذه وايضاً تحقيق الشعور بالانتماء الوطني القائم على تحقيق العدالة الاجتماعية لا ان يتم استحواذ السلطة على أساس النسب العددية للمكون الاجتماعي وايضاً استغلال ما يمنح لها من بموجب البناء الديمقراطي والدستوري سياسياً من قبل القوى المسيطرة على المنظومة السياسية، ومن ثم أصبحت الممارسة الانتخابية للمكونات ذات الأقلية العددية مكسب للقوى النافذة في السلطة مما يعزز حالة التباعد عن الانصهار في جسد المجتمع المعبر عن الوحدة الوطنية.

- **الخاتمة والاستنتاجات**

1- يتميز العراق بتنوع اجتماعي وثقافي متعدد يمتد اصوله الى عقود من الزمن امتزجت ظروف مكوناته مع احداث العراق وتقلبات أحوال الدولة العراقية وازماتها مما انعكس ذلك على طبيعة تفاعل المكونات الاجتماعية إزاء المظاهر السياسية والانخراط في تكويناتها.

2- لقد افرز العراق ما بعد العام (2003) تجربة سياسية غير معهودة في تاريخ الدولة العراقية لاسيما فيما يتعلق إدارة التنوع الاجتماعي وحقوق المكونات التي اقرت دستورياً وتشريعياً، مما اسهم بظهور تنظيمات تتولى التعبير عن حقوق المكونات الاجتماعية وتمثلهم في المجالس التشريعية.

3- لقد افضى الواقع الانتخابي في العراق تغيرات مهمة على مستوى التمثيل والمشاركة والتفاعل من قبل المكونات الاجتماعية لاسيما الفئات ذات الأقلية التعددية في المجتمع فضلاً عن وجود نظام الكوتا الذي اعطى ميزة خاصة بتلك المكونات.

- **التوصيات**

1-ينبغي ان تسمو الثقافة السياسية الوطنية القائمة على المشتركات الجامعة التي تستوعب التنوعات الاجتماعية وتحمي خصوصياتها، ومن ثم تكون المعيار الأساس الذي يحكم العلاقات السياسية ومنطلقات العمل السياسي الذي يكرس على مجمل المظاهر السياسية.

2-ان الإقرار بالتنوع الاجتماعي لابد ان ينظر اليه كشريك وجزء جوهري من النسيج الاجتماعي العراقي لا ان يخضع الى معايير الكم العددي بشكل منفصل عن الإرث التاريخي أو اغفال اصالته في التكوين الاجتماعي مما يوفر ضمانة لمنع التعامل التعسفي والتهميش من قبل أنظمة السلطة وسياساتها تجاه المكونات الاجتماعية.

3-يجب ان يحقق النظام الانتخابي المشاركة الفاعلة للمكونات الاجتماعية ويحرص على استيعاب اختياراتها ورؤيتها حول الواقع السياسي ويمنحها القدرة على المساهمة في التغيير والتعبير عن المصالح على ان يكون ضمن الفضاءات الوطنية الضامنة للاندماج والتعايش المشترك لا ان يكون سبيل في تكريس الانقسام الاجتماعي او وسيلة لتغول الهويات الفرعية والانتماء الضيق للمكونات الاجتماعية.

الهوامش:

---

(1) ستفين همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز 1958، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2008، ص58.

(2) فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق (أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط – كلية الآداب – قسم العلوم السياسية، عمان، 2010، ص27.

(3) محمد سهيل طقوش، تاريخ العرب قبل الإسلام، ط1، دار النفائس، بيروت، 2009، ص335.

(4) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج1، ط2، مكتبة الحضارات، بيروت، 2010، ص27.

(5) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر(1921 2003)،ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ط1،دار ومكتبة اوراق،بغداد،2020، ص15.

(6) فيبي مار ، مصدر سبق ذكره، ص19.

(7) دحام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009، ص16.

(8) عمار تركي عطية، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادية العراق (أنموذجاً)، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد 12، جامعة ذي قار، 2016، ص103.

(9) فيبي مار، مصدر سبق ذكره، ص20.

(10) دحام محمد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009، ص16.

(11) دحام محمد العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص196 – 197.

(12) عمار تركي عطية، مصدر سبق ذكره، ص92.

(13) سعد سلوم، الأقليات في العراق : الذاكرة- الهوية- التحديات، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2013، ، ص ص192 – 193.

(14) سعد محمد حسن، الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام 2003 (دراسة حالة التركمان)، مجلة دراسات دولية، العدد (76)، جامعة بغداد، 2019، ص237.

(15) ليكار حنا قطو واخرون، واقع شباب الاقليات في العراق، ط1، منظمة السلام والحرية في كردستان، اربيل، 2015،، ص79.

(16) سعد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص32.

(17) سعد محمد حسن، مصدر سبق ذكره، ص241.

(18) سعد محمد حسن، مصدر سبق ذكره ، ص242.

(19) رشيد الخيون، الأديان والمذاهب في العراق، ج2، ط2، منشورات الجمل، ألمانيا – كولونيا، 2007، ص244.

(20) صالح شبيب محمد، الشبك في العراق (دراسة أنثروبولوجية)، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2016، ص170.

(21) سعد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص133.

(22) هبة مجيد حميد ونبيل نعمان وعلي طاهل الحمود، الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية (دراسة سوسيولوجية)، مجلة الآداب، العدد 128، جامعة بغداد، 2019، ص500.

(23) المصدر نفسه، ص501.

(24) لكيار حنا قطو، مصدر سبق ذكره، ص84.

(25) فايز عبد الله العساف، مصدر سبق ذكره، ص30.

(26) سعد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص128.

(27) كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الأمريكية، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013،ص182.

(28) ثامر عبد الحسن العامري، مصدر سبق ذكره، ص128.

(29) هبة مجيد حميد ونبيل نعمان وعلي ظاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص499.

(30) سعد سلوم، مصدر سبق ذكره، ص125.

(31) هبة مجيد حميد، نبيل نعمان وعلي ظاهر الحمود، مصدر سبق ذكره، ص498.

[32]وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا- برلين، 2018، ص٥٧.

[33]جعفر نيمينكي، تأثير النظم الانتخابية على الاستقرار السياسي، ط1، مطبعة زيان ، أربيل، 2014، ص ص٢٥٦-٢٥٨

[34]جالا يونس احمد، النظم الانتخابية في العراق، ط 1 ،مطبعة الوقف الحديثة، بغداد،2011، ص275

[35]جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، ط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009ص 201.

[36]طه خضر فضيل، التجربة البرلمانية العراقية (2003-2010): دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط - كلية ا لآداب والعلوم - قسم العلوم السياسية، عمان، 2013،ص.121

[37]طه خضر فضيل، مصدر سبق ذكره، ص121

[38]ابراهيم الجعفري، العراق: من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية، ط ، دار المسار العربي للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠، ص ص. - ص8-9

[39]إبراهيم الجعفري، مصدر سبق ذكره، ص 69

[40]خضر عباس عطوان واحمد عبد الله ناهي، السلوك السياسي: دراسة نظرية تطبيقية، طا، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص٦٦

[41] متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي واثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، العدد ٢، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص(132-129)

[42]بتول مجيد حاسم، الآليات الدستورية والقانونية لتوزيع المقاعد النيابية في العراق (دراسة في ضوء القوانين والنظم الانتخابية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 74، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص232

[43]علي حسين سفيح، التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد 2003 ، مجلة حمورابي، العدد ١٥، بغداد، ٢٠١٥، ص20

[44]علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق: الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، بيروت،2011، ص69.

[45]بتول مجيد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص243

[46]محمد عبد الحمزة خوان، الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤: مؤشرات الاصلاح والتغيير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٦، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص179

([47]) خالد عليوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة الفرات، العدد 7، كربلاء المقدسة، 2011، ص ص 6-7.

[48]للمزيد ينظر الى: المادة(11-13) من قانون الانتخابات رقم(9) لسنة(2020) المعدل.

[49] بيداء عبد الجواد محمد، نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم 9 لسنة 2020، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 14، جامعة الموصل، 2023، ص ص (208-210)

[50] سعد سلوم، المشاركة السياسية للاقليات في العراق، مؤسسة مسارات، بغداد، 2017، ص ص (78-79)

[51] احمد غالب مجي وفاطمة عبد الكريم دايخ، مشاركة الأقليات في المؤسسات غير الرسمية في العراق بعد عام 2003، مجلة حمورابي، العدد 46، 2023، بغداد، ص 128

[52] اسعد مظلوم العبدلي الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دارسة مقارنة (عمان: دار دجلة، (2009)، ص ص 231 232

[53] برلمانيات العراق: الأقليات الدينية تواجه هيمنة الأحزاب الكبيرة، متاح على الموقع الالكتروني https://www.aa.com.tr, 2025/1/6, 10:00 pm

[54] احمد جابر حسن محمد، التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ - ، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٤٥، جامعة تكريت، ١ ، ص

[55] همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد ١٦، جامعة تكريت، 2019، ص٥١

[56] عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد١٣، بغداد،2013، ص169

[57] وسام حسين العيثاوي، مصدر سبق ذكرة، ص ص 140-141

([58]) احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 50، جامعة النهرين، 2017، ص190

([59]) عامر حسن فياض و كاظم علي مهدي، مصدر سبق ذكره، ص 38.

المصادر

أولاً: قانون الانتخابات رقم(9) لسنة(2020) المعدل.

1- ستفين همسلي لونكريك وفرانك ستوكس، العراق منذ فجر التاريخ حتى ثورة تموز 1958، ترجمة : مصطفى نعمان أحمد، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2008.
2- فايز عبد الله العساف، الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية: أكراد العراق (أنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط – كلية الآداب – قسم العلوم السياسية، عمان، 2010، .
3- محمد سهيل طقوش، تاريخ العرب قبل الإسلام، ط1، دار النفائس، بيروت، 2009.
4- عباس العزاوي، عشائر العراق، ج1، ط2، مكتبة الحضارات، بيروت، 2010.
5- فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر(1921-2003)،ترجمة: مصطفى نعمان احمد، ط1،دار ومكتبة اوراق،بغداد،2020.
6- دحام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009.

7- عمار تركي عطية، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادية العراق (أنموذجاً)، مجلة القانون للبحوث القانونية، العدد 12، جامعة ذي قار، 2016.
8- دحام محمد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2009.
9- سعد سلوم، الأقليات في العراق : الذاكرة- الهوية- التحديات، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2013.
10- سعد محمد حسن، الدور السياسي للأقليات في العراق بعد عام 2003 (دراسة حالة التركمان)، مجلة دراسات دولية، العدد (76)، جامعة بغداد، 2019.
11- ليكار حنا قطو واخرون، واقع شباب الاقليات في العراق، ط1، منظمة السلام والحرية في كردستان، اربيل، 2015.
12- رشيد الخيون، الأديان والمذاهب في العراق، ج2، ط2، منشورات الجمل، ألمانيا – كولونيا، 2007.
13- صالح شبيب محمد، الشبك في العراق (دراسة أنثروبولوجية)، ط1، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، بيروت، 2016.
14- هبة مجيد حميد ونبيل نعمان وعلي طاهل الحمود، الهوية الوطنية من منظور الأقليات العراقية (دراسة سوسيولوجية)، مجلة الآداب، العدد 128، جامعة بغداد، 2019، ص500.
15- كمال ديب، موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الأمريكية، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2013،ص182.
16- وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، ط1، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا- برلين، 2018.
17- جعفر نيمينكي، تأثير النظم الانتخابية على الاستقرار السياسي، ط1، مطبعة زيان ، أربيل، 2014.
18- جالا يونس احمد، النظم الانتخابية في العراق، ط 1 ،مطبعة الوقف الحديثة، بغداد،2011،
19- جاريث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتاريخ والسياسة، ط ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009.
20- طه خضر فضيل، التجربة البرلمانية العراقية (2003-2010): دراسة تحليلية نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط - كلية ا لآداب والعلوم - قسم العلوم السياسية، عمان، 2013
21- ابراهيم الجعفري، العراق: من ذاكرة الحكومة العراقية الانتقالية، ط ، دار المسار العربي للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٥
22- خضر عباس عطوان واحمد عبد الله ناهي، السلوك السياسي: دراسة نظرية تطبيقية، طا، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
23- متعب مناف، السلوك العراقي الانتخابي واثاره في العملية السياسية الراهنة، مجلة المستقبل، العدد ٢، بغداد، ٢٠٠٦،

24- بتول مجيد حاسم، الآليات الدستورية والقانونية لتوزيع المقاعد النيابية في العراق (دراسة في ضوء القوانين والنظم الانتخابية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 74، جامعة الكوفة، 2020
25- علي حسين سفيح، التجربة الديمقراطية والانتخابية في العراق بعد 2003 ، مجلة حمورابي، العدد ١٥، بغداد، ٢٠١٥.
26- علي عباس مراد، اشكالية الهوية في العراق: الاصول والحلول، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٠، بيروت،2011.
27- محمد عبد الحمزة خوان، الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤: مؤشرات الاصلاح والتغيير، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٢٦، جامعة الكوفة، 2006
28- خالد عليوي، الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي، مجلة الفرات، العدد 7، كربلاء المقدسة، 2011.
29- بيداء عبد الجواد محمد، نظرة تحليلية في قانون الانتخابات العراقي رقم 9 لسنة 2020، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد 14، جامعة الموصل، 2023.
30- سعد سلوم، المشاركة السياسية للاقليات في العراق، مؤسسة مسارات، بغداد، 2017.
31- احمد غالب مجي وفاطمة عبد الكريم دايخ، مشاركة الأقليات في المؤسسات غير الرسمية في العراق بعد عام 2003، مجلة حمورابي، العدد 46، بغداد، 2023
32- اسعد مظلوم العبدلي الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دارسة مقارنة (عمان: دار دجلة، (2009)
33- احمد جابر حسن محمد، التصويت والمشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2014، مجلة آداب الفراهيدي، العدد ٤٥، جامعة تكريت، 2022.
34- همسة قحطان خلف، العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات عام 2018، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد ١٦، جامعة تكريت، 2019.
35- عبد العزيز عليوي، نظم انتخاب مجلس النواب العراقي بعد عام 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد١٣، بغداد،2013.
36- احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في البلدان العربية دراسة تحليلية في الاسباب والافاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 50، جامعة النهرين، 2017.

- **List of sources**

1. Stephen Hemsley Longrigg and Frank Stokes, Iraq from the Dawn of History to the July 1958 Revolution, translated by Mustafa Numan Ahmad, Misr Murtada Foundation for Iraqi Books, Baghdad, 2008.
2. Fayez Abdullah Al-Assaf, Minorities and Their Impact on the Stability of the Nation-State: The Kurds of Iraq (as a Model), unpublished Master's thesis, Middle East University – Faculty of Arts – Department of Political Science, Amman, 2010.

3. Muhammad Suhail Taqoush, History of the Arabs Before Islam, 1st ed., Dar Al-Nafais, Beirut, 2009.
4. Abbas Al-Azzawi, Tribes of Iraq, Vol. 1, 2nd ed., Library of Civilizations, Beirut, 2010.
5. Phoebe Marr, A History of Contemporary Iraq (1921-2003), translated by Mustafa Numan Ahmad, 1st ed., Dar wa Maktabat Awraq, Baghdad, 2020. 6- Daham Muhammad Al-Azzawi, The American Occupation of Iraq and the Dimensions of Kurdish Federalism, 1st ed., Arab Scientific Publishers, Doha, 2009.
7- Ammar Turki Atiya, Social Diversity and its Impact on the Form of the Federal State: Iraq (A Case Study), Journal of Law for Legal Research, Issue 12, University of Dhi Qar, 2016.
8- Daham Muhammad Al-Azzawi, Christians of Iraq: The Ordeal of the Present and the Anxiety of the Future, 1st ed., Arab Scientific Publishers, Doha, 2009.
9- Saad Salloum, Minorities in Iraq: Memory - Identity - Challenges, 1st ed., Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, 2013.
10- Saad Muhammad Hassan, The Political Role of Minorities in Iraq After 2003 (A Case Study of the Turkmen), International Studies Journal, Issue (76), University of Baghdad, 2019.
11- Likar Hanna Qato and others, The Reality of Minority Youth in Iraq. 11. Kurdistan Peace and Freedom Organization, Erbil, 2015.
12. Rashid Al-Khayoun, Religions and Sects in Iraq, Vol. 2, 2nd ed., Al-Jamal Publications, Cologne, Germany, 2007.
13. Saleh Shabib Muhammad, The Shabak in Iraq (An Anthropological Study), 1st ed., Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Beirut, 2016.
14. Hiba Majid Hamid, Nabil Numan, and Ali Tahil Al-Hamoud, National Identity from the Perspective of Iraqi Minorities (A Sociological Study), Al-Adab Journal, Issue 128, University of Baghdad, 2019, p. 500.
15. Kamal Deeb, A Brief History of Iraq from the 1920 Revolution to the American Wars, 1st ed., Dar Al-Farabi, Beirut, 2013, p. 182. 16- Wissam Hussein Al-Ithawi, Modernization and Stability in the Iraqi Political System after 2003, 1st ed., Arab Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin, Germany, 2018.
17- Jaafar Niminki, The Impact of Electoral Systems on Political Stability, 1st ed., Ziyan Press, Erbil, 2014.
18- Jala Younis Ahmed, Electoral Systems in Iraq, 1st ed., Al-Waqf Al-Haditha Press, Baghdad, 2011.
19- Gareth Stansfield, Iraq: People, History and Politics, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009. 20- Taha Khader Fadil, The Iraqi Parliamentary Experience (2003-2010): A Critical Analytical Study, Unpublished Master's Thesis, Middle East University - Faculty of Arts and Sciences - Department of Political Science, Amman, 2013.
21- Ibrahim al-Jaafari, Iraq: From the Memory of the Iraqi Transitional Government, Dar al-Masar al-Arabi for Studies and Publishing, Beirut, 2000.

22- Khader Abbas Atwan and Ahmed Abdullah Nahi, Political Behavior: A Theoretical and Applied Study, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, 2018.
23- Mutab Munaf, Iraqi Electoral Behavior and its Effects on the Current Political Process, Al-Mustaqbal Magazine, Issue 2, Baghdad, 2006.
24- Batoul Majeed Hasim, Constitutional and Legal Mechanisms for the Distribution of Parliamentary Seats in Iraq (A Study in Light of Electoral Laws and Systems), Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Issue 74, University of Kufa, 2020.
25- Ali Hussein Safih, The Democratic and Electoral Experience in Iraq. After 2003, Hammurabi Magazine, Issue 15, Baghdad, 2015.
26- Ali Abbas Murad, The Problem of Identity in Iraq: Origins and Solutions, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Issue 390, Beirut, 2011.
27- Muhammad Abdul Hamza Khawan, The 2014 Iraqi Parliamentary Elections: Indicators of Reform and Change, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Issue 26, University of Kufa, 2006.
28- Khalid Alawi, Federalism and Consociational Democracy and the Realities of the Iraqi Context, Al-Furat Journal, Issue 7, Karbala, 2011.
29- Baidaa Abdul Jawad Muhammad, An Analytical Look at the Iraqi Election Law No. 9 of 2020, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue 14, University of Mosul, 2023.
30- Saad Salloum, The Political Participation of Minorities in Iraq, Masarat Foundation, Baghdad, 2017.
31- Ahmed Ghaleb Muhi and Fatima Abdul Karim Daikh, The Participation of Minorities in Informal Institutions in Iraq after 2003, Hammurabi Journal, Issue 46, Baghdad, 2023.
32- Asaad Mazloum Al-Abdali, Elections: Guarantees of Freedom and Integrity, A Comparative Study (Amman: Dar Dijla). (2009)
33- Ahmed Jaber Hassan Mohammed, Voting and Participation in the 2014 Iraqi Parliamentary Elections, Al-Farahidi Journal of Arts, Issue 45, Tikrit University, 2022.
34- Hamsa Qahtan Khalaf, The Democratic Political Process in Iraq: Between Reform, Empowerment, and Comprehensive Review After the 2018 Elections, Tikrit Journal of Humanities, Issue 16, Tikrit University, 2019.
35- Abdul Aziz Alawi, The System of Elections for the Iraqi Council of Representatives After 2003, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies, Issue 13, Baghdad, 2013.
36- Ahmed Fadel Jassim, Social Instability in Arab Countries: An Analytical Study of the Causes and Future Prospects, Political Issues Journal, Issue 50, Al-Nahrain University, 2017.

Minorities in Iraq and their role in the Iraqi elections

Dr. Jaafar Alsadiq Mahdi atiya
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad
Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

Assist lect. Shaimaa Taymour Jameel
Center for Strategic and International Studies
University of Baghdad
shaymaa.t.025@cis.uobaghdad.edu.iq

Keywords: Iraq, social diversity, elections, quota

Summary:

Democratic political systems are described as a reflection of their societies, as they grant social components participation in decision-making, expressing opinions, and assuming positions of responsibility and seats in representative councils through political and legislative channels and mechanisms that are based in their entirety on electoral weight, which is the criterion for determining the extent of influence in the system of government, while emphasizing the preservation of satisfactory levels for minorities with limited numbers. This represents one of the pillars of the democratic construction of political systems based on real representation of social components in the institutions of power. Since Iraq has multiple social diversity, the post-2003 political system has given an important role to social formations through several political and legislative channels, most notably the electoral system and the mechanism for distributing seats in representative councils, in addition to the method of governance based on distributing positions of responsibility in the authorities to social components according to the consensus followed in the management of power, which contributed to giving a role to these components in drawing a map of their political orientations and attempting to restore rights and revive social identity after the democratic transition in Iraq. Despite the political, legislative and social privileges achieved for these components, the practice has led to several failures, especially in It is related to the electoral process and its outcomes, in addition to the attempts of the influential forces in power to usurp the rights of those components, influence their political decisions, and reduce their role in political participation, which is what the research was devoted to.